**الملخص**

**هدف البحث إلى تحليل وتقييم فاعلية السياسة النقدية في العراق للفترة (2004-2020) ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي إذ استطاعت السياسة النقدية طيلة فترة البحث خفض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وخاصة بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته بعد صدور قانون (56) لعام (2004) وانشاء مزاد العملة والتحكم في مبيعات ومشتريات العملة الأجنبية والتغيرات الجوهرية في عمل السياسة النقدية بعد عام (2003)، أما مؤشر استقرار قيمة العملة فلم يشهد استقرار كبير نتيجة لسياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة والتعديل في سلم الرواتب ونتيجة ارتفاع الاستيرادات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتغطيتها، أما مؤشر مرونة نقود الناتج فقد كان ضمن النسبة المحدد له وهذا ما يوضح أن النقود تمارس دوراً بارزاً في الناتج المحلي الاجمالي، أما مؤشر السيولة المحلية فلم يكن له أثر واضح على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.**